الاقتصاد الخفي مفهومه وأشكاله وآثاره

الباحث

وائل بن عبد الكريم الحربي

باحث دكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

المملكة العربية السعودية

الملخص:

يهدف البحث إلى بيان مفهوم الاقتصاد الخفي وبيان أشكاله وآثاره، وأنه ظاهرة قديمة لم يبدأ الاهتمام بها إلا في الآونة الأخيرة، ويشمل كافة الأنشطة المولّدة للدخول التي لا تسجل ضمن الإحصاءات الرسمية للدخل، وتختلف أشكاله ومكوناته من دولة إلى أخرى، وأن حجم الاقتصاد الخفيّ، وأسبابه وخصائصه، والنتائج المترتبة عليه لم يتم تحديدها حتى الآن بشكل دقيق، وبيان الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني الناتجة عن ممارسات الاقتصاد الخفي.

الكلمات الدلالية: الاقتصاد الخفي، غسل الأموال، التستر التجاري.

Abstract

The research aims at clarifying the term of the Hidden economy and its forms and consequences. It is an old phenomenon that has been under the spot recently. It includes all income-generating activities that are not recorded in the official income statistics. Its forms and components differ from one country to another. And that the size of the hidden economy, its causes,

characteristics, and consequences have not been accurately determined so far, and the negative impact upon the national economy due to practicing the hidden economy.

Keywords: Hidden economy, money laundering, commercial cover-u

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد الأولين والآخرين، وقائد الغر المحجلين، سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنّ ظاهرة الاقتصاد الخفي من الظواهر التجارية المحظورة في المملكة العربية السعودية التي يُعاقَب عليها، لما لها من تأثيرٍ بالغ في إفشال سياسات الاستقرار الاقتصادي، وتشويه المؤشرات اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية المختلفة، ومن أهمها مؤشرات الأسعار ومعدلات البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي، وإضعاف الكفاءة الاقتصادية، والإخلال بتوزيع الموارد، والمنافسة غير المشروعة للمواطنين، وزيادة حالات الغش التجاريّ.

كما أن الاقتصاد الخفي يسهم في تزايد أعداد العمالة الوافدة، ومزاحمة المواطنين في أعمالهم بصورة غير مشروعة، ويتسبب في نشوء آثارٍ سلبيةٍ تكلف الاقتصاد الوطني ثرواتٍ طائلة، خصوصا في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تكثر فيها بؤر التستر التجاري، إذ تتنامى هذه الظاهرة بالتزامن مع التوسع في النشاط الاقتصادي والتجاري والخدمي، واتساع النطاق العمراني للمدن والقرى في مختلف المناطق، ولذلك عُنِيت المملكة بمحاربة الاقتصاد الخفي ، إلا أن هذا لا يعني منع المستثمر الأجنبي

من الاستثمار فيها، فهو متاح بشروط واضحة ومجالات متعدّدة، على أن يكون ذلك وفق الأنظمة والقوانين.

ويعتبر الاقتصاد الخفي من أكثر الممارَسَاتِ خطراً عند انتشاره، حيث يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع مستويات التنمية الاقتصادية، مما يُقوّضُ كلَّ مستهدفاتِ خطط التنمية، وإضعاف الأداء الاقتصاديّ والإيرادات العامة للدولة، نتيجة التهرب الضريبي وعدم دفع الرسوم، وهروب الأموال إلى الخارج، باستخدام الوسائل الاحتيالية، والالتفاف على القوانين والأنظمة.

وتشكّلُ رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) الضلع الذي ترتكز عليه المملكة لتحقيق الازدهار الاقتصادي، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على القيم والموروثات العظيمة، ولذلك فقد شددت الرؤية على مكافحة الاقتصاد الخفي بكل أشكاله ومكوناته.

ونظراً لاهتمامات الباحث في هذا المجال، ومتابعة العديد من قضايا الاقتصاد الخفي بحكم طبيعة عمله، والوقوف على الكثير من الحالات التي تُمارس في هذا المجال وإيماناً بوجوب إسهام الباحثين، وقيامهم بدورهم الوطنيّ في تحقيق أهداف الرؤية نحو اقتصادِ مزدهر، والعملِ على محاربة كلّ ما يعيقُ عملية التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، والتعرفِ على مدى تغلغل الاقتصاد الخفي في الأنشطة الاقتصادية، يأتي هذا البحث، إسهاماً منّي في مكافحة ظاهرة الاقتصاد الخفي لما لها من أبعادٍ اقتصادية وإدارية وأمنية واجتماعية وغيرها، واخترت أن يكون عنوانه: **(الاقتصاد الخفي، مفهومه وأشكاله وآثاره)**.

وأسألُ الله – تعالى – العونَ والتوفيق والسداد، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم.

❖ الأهمية العلمية للبحث:

تبرز أهمية موضوع هذا البحث من خلال الآتي:

١- أهميّة دراسة أبعاد الاقتصاد الخفي كظاهرة تصنّف ضمن الفساد الاقتصادي وذلك من حيث مفهومها وأشكالها وآثارها.

٢- الاهتمام الكبير بظاهرة الاقتصاد الخفي لدى العديد من الجهات الرسمية في المملكة العربية السعودية بغية الحد منها وتجنيب الاقتصاد الوطني الآثار السالبة المترتّبة عليها.

٣- بيان أبرز أشكال الاقتصاد الخفي ومجالات الأنشطة الاقتصادية التي تُمارس فيها.

٤- الإضافة العلمية التي يمكن أن تتحقق من خلال دراسة موضوع البحث.

❖ مشكلة البحث وتساؤلاته:

تمثّل ظاهرة الاقتصاد الخفي إحدى الممارسات التي ظلّت وماتزال تشهدها الساحة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في عدّة مجالات من سنوات عديدة مضت، حيث تقف عدّة أسباب وراء بروز هذه الظاهرة وانتشارها، فيما تتخذ صورًا مختلفة تتم من خلالها، فضلاً عن الآثار غير المرغوب فيها التي تترتب عليها، ومن ثم تنعكس سلبًا على الاقتصاد الوطني من عدّة وجوه، وتتبلور مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية:

١- ما هو الاقتصاد الخفي؟ وإلى أي مدى يمكن اعتباره شكلاً من الأشكال المرتبطة بالفساد الاقتصادي؟

٢- ما مفهوم الاقتصاد الخفي؟.

٣- ما أشكال الاقتصاد الخفي؟.

٤- ما آثار الاقتصاد الخفي؟.

٥- ماهي المجالات والأنشطة الاقتصادية التي يتم من خلالها ممارسة الاقتصاد الخفي؟.

❖ أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

١- تشخيص ظاهرة الاقتصاد الخفي وتكييف طبيعتها من الناحية الاقتصادية.
٢- بيان أشكال ظاهرة الاقتصاد الخفي.
٣- التعرّف على أشكال وصور الاقتصاد الخفي ومجالاته.
٤- إبراز أهم الآثار الاقتصادية المباشرة التي تقع على الاقتصاد الوطني جرّاء انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية.

❖ الدراسات السابقة:

بالرجوع إلى الدراسات والبحوث السابقة، وقف الباحث على عدد من الدراسات المرتبطة بالاقتصاد الخفي والاقتصاد غير الرسمي التي أسهمت في تحليل ظاهرة الاقتصاد الخفي على النحو التالي:

- **الدراسة الأولى: (دور اقتصاد الظل في الدخل الولائي في السودان) دراسة حالة محلية بورتسودان للفترة من (٢٠٠٥ –٢٠١٣م) رسالة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، الباحثة: نسرين عثمان المهل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، (٢٠١٦م).**

تناولت الدراسة اقتصاد الظل في بورتسودان، وأسباب انتشاره، وآثاره السلبية، والحلول لمعالجة هذه الظاهرة، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي الإحصائي، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اقتصاد الظل والدخل الولائي، ووجود علاقة بين اقتصاد الظل وانخفاض معدل البطالة، كما أن هناك علاقة بين اتساع اقتصاد الظل وزيادة الانفاق الاستهلاكي، بالإضافة إلى وجود علاقة بين اقتصاد الظل وزيادة الإنفاق الحكومي.

- **الدراسة الثانية: (إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس، والسنغال)، الباحثة: قارة ملاك، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠٠٩م.**

تناولت الدراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وبيان كيفية تناميها وانتشارها، وتوضيح الآليات المناسبة للتعامل معها، بالمقارنة مع تجارب بعض البلدان ،واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي الاستنباطي، ومن نتائج الدراسة، أن تنامي الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، يعود إلى تزايد نسبة البطالة والفقر، كما أن وجود ظواهر سلبية كالتزييف والغش الضريبي والبيروقراطية أدت إلى انتشار الاقتصاد غير الرسمي، وأن تفشي هذه الظاهرة بسبب ركود الاستثمار في بعض القطاعات التي يمكن استغلالها لإيجاد فرص للعمل.

- **الدراسة الثالثة: (الاقتصاد الخفي في فلسطين، دراسة قياسية)، الباحث: محمد إبراهيم مرعي، متطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة القدس، ٢٠١٧م.**

تناولت الدراسة ظاهرة الاقتصاد الخفي في فلسطين، وسلطت الضوء على أسبابه و وطرق تقديره، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي والأسلوب القياسي في إجراء الدراسة، ومن نتائجها وجود العديد من العيوب الملازمة للناتج المحلي بغض النظر عن طريقة قياسه، وأن الاقتصاد الخفي يصعب تقديره بسبب سريته وتعدد أنشطته، واختلاف دور أسباب الاقتصاد الخفي من دولة لأخرى.

- **الدراسة الرابعة: (إجراءات الاستدلال والتحقيق في نظام مكافحة التستر التجاري) دراسة مقارنة، الباحث: علي بن محمد الشهري، متطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العدالة الجنائية، ٢٠١٦م.**

تناولت الدراسة تجريم التستر التجاري في النظام السعودي والقانون القطري باعتباره أحد أشكال الاقتصاد الخفي، وإجراءات الاستدلال والتحقيق في جرائم التستر التجاري في النظام السعودي والقانون القطري، وتتلخص مشكلة الدراسة في تساؤل: ما إجراءات الاستدلال والتحقيق في نظام مكافحة التستر التجاري السعودي بالمقارنة مع القانون القطري؟.

- **الدراسة الخامسة: (البطالة والتستر التجاري في المملكة العربية السعودية)، الباحث: أيمن صالح فاضل، بحث منشور في مجلة البحوث التجارية (٢٠١٤)، جامعة الزقازيق، مصر.**

تناول البحث تحديد المسؤولية عن البطالة باعتبارها عاملاً أساسياً في إفشال سياسات الاستقرار الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، واقتراح الحلول المناسبة للحد منها، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليليّ في هذه الدراسة، من خلال إجراء دراسة مسحية تحليلية للأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدّمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس علمية وذلك على النحو التالي:

المقدّمة، وتشتمل على: الافتتاحية، وأهمية الموضوع، ومشكلة البحث، وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج البحث.

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد الخفي

المبحث الثاني: أشكال الاقتصاد الخفي

المبحث الثالث: آثار الاقتصاد الخفي

الخاتمة: وفيها نتائج البحث.

منهج البحث:

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في وصف مفهوم وأشكال وآثار الاقتصاد الخفي، حيث سيتم جمع المادة العلمية للبحث اعتماداً على المصادر والأبحاث المتخصصة في هذا الموضوع، ومن المصادر الثانوية من خلال المنشورات الصادرة من الجهات الرسمية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، والنشرات والمجلات العلمية، والمواقع على شبكة الانترنت، لمعرفة مفهوم الاقتصاد الخفي وأشكاله وآثاره من منظور الاقتصاد الإسلامي.

التمهيد: مفهوم الاقتصاد الخفي

أولاً: المعنى اللغوي لكلمة الاقتصاد:

• **الاقتصاد لغة:** من الفعل قصَدَ يَقصِد، قَصْدًا، يُقال: قصدتُهُ وقصَدتُ إليه، أي: توجَّهتُ إليهِ، ونحوتُ نحوَه، والقَصْدُ: استقامةُ الطريق، تقول: طريق قصد، أي: سهل [١].

والقصد: التوسُّطُ والاعتدال [٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱقۡصِدۡ فِي مَشۡيِكَ﴾ [٣] أي: مشياً وسَطَاً ليس بالبطيء ولا بالسريع [٤]، والقَصْدُ في الشيء: الأمرُ الوسَطُ بين الإفرَاطِ والتفريط، والقَصْدُ في المَعيشة: أن لا يسرف ولايقتِّر، يُقال: فلانٌ مقتصَدٌ في النفقة[٥]،

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط ٣٣٩/١، الجوهري، الصحاح، مادة (قصد) ٥٢٤/٢.
(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة (قصد) ٣٥٤/٣.
(٣) الآية (١٩) من سورة لقمان.
(٤) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم ٣٠٣/٦، سيد طنطاوي، التفسير الوسيط ١٢٣/١١.
(٥) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم ١٨٦/٦، ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (قصد) ٩٥/٥.

والمقتَصِدُ هو المتوسط في عبادته[٦]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[٧] أي: متوسّطٌ في عبادته وطاعته، يعيش حياته بين الخوف والرجاء[٨].

ثانياً: المعنى اللغوي لكلمة الخفي:

خَفِيَ الشيءُ خَفَاءً، وخِفيَة، فهو خافٍ وخَفِيٌّ: استتر ولم يظهر، وأَخْفاهُ: سَتَرَه وكتَمَه[٩]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾[١٠] أي: تستروه وتكتموه، و أَمْرٌ خَفِيٌّ: مُسْتَتِرٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ﴾[١١] أي: مستترٌ مستقرٌ بمكان خفيٍّ فيه. [١٢].

وخَفَيتُ الأمرَ: سترته وكتمتُه، وأخفيتُهُ: أظهرتُه، وهو من الأضداد [١٣]، ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[١٤] أي: أسترها وأواريها [١٥].

والخفاء ضد الظهور، والخَفاء والخافي والخافية: ضد العلانية، وشيءٌ خَفِيٌّ أي: مستتر، جمعه خَفَايا، ومفرده خافية [١٦]، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ﴾[١٧] أي: لا تخفى سريرةٌ غائِبَةٌ، واستخفى مِن يستخفي، اسْتخْفِ، استخفاءً، فهو مستخفٍ،

---

(٦) الزبيدي، تاج العروس، مادة (قصد) ٣٥/٩.
(٧) الآية (٣٢) من سورة فاطر.
(٨) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم ٣١٤/٦، سيد طنطاوي ، التفسير الوسيط ٣٤٨/١١.
(٩) ابن منظور، لسان العرب ٢٩٠/١٤ مادة (خفا).
(١٠) الآية (٢٨٤) من سورة البقرة.
(١١) الآية (١٠) من سورة الرعد.
(١٢) تفسير السعدي ٢٥٠.
(١٣) الأزهري، تهذيب اللغة ٧ /٥٩٥، ابن الأنباري، الأضداد ٧٦.
(١٤) الآية (١٥) من سورة طه.
(١٥) الألوسي، تفسير روح المعاني ٤٨٧/٤.
(١٦) الزبيدي، تاج العروس ٣٧/ ٢٨٢ مادة (خفي)، ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم ٢٦٤/٥ – ٢٦٨ مادة (خفي).
(١٧) الآية (١٨) من سورة الحاقة.

واسْتَخْفَى من غريمه: اسْتَتَر وتوارى [١٨]، وفي القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ﴾[١٩] .

التعريف الاصطلاحي للاقتصاد الخفي:

يُعدّ الاقتصاد الخفي ظاهرة قديمة في مختلف المجتمعات، إلا أن اهتمام الباحثين بدراستها، وعنايتهم بها لم يبدأ إلا في الآونة الأخيرة نظراً لتزايد خطورته، وعلى الرغم من أن الاقتصاد الخفي حظي باهتمام المختصين لفهم أبعاده، والوقوف على آثاره في سياقها الاجتماعي والاقتصادي، إلا أنهم لم يتفقوا على تعريفٍ محدد للاقتصاد الخفي على الرغم من تنوعه، ولايوجد اتفاق بين الباحثين لتحديد مفهومه بدقة، بسبب تعدد أسبابه، وتنوع أنشطته، واتساع نطاقه، واختلاف معالمه، وظهور الاختلاف الكبير في طبيعة الأنشطة المندرجة في إطار هذا النوع من الاقتصادات، واقتصرت مفاهيم الدارسين على المفاهيم الاصطلاحية المركّزةِ على بيان أوصاف تلك الأنشطة، والتعبير عن آليات هذه الظاهرة وخصائصها، دون وصولهم لتعريفٍ شاملٍ ومحدّد، حيث ركّزت معظم الأبحاث والدراسات في تعريفه على العوامل المشتركة بين مكوناته لتمييزه عن القطاعات الأخرى، الأمر الذي أدّى إلى انعكاس مسمياته ومفهومه إلى اختلافٍ بين الباحثين لم يصل إلى تعريفٍ دقيقٍ ومقبول لهذه الظاهرة، ونظراً إلى استعمال مصطلح الاقتصاد الخفي في مجالات عديدة، فقد نتج عن هذا الاستعمال الواسع ظهور عدة تعاريف له.

وفيما يلي عرضٌ لأبرز تلك التعاريف المتداولة للاقتصاد الخفي:

١- **أنه:** كافة الأنشطة المولدة للدخول التي لا تسجل ضمن الإحصاءات الرسمية للدخل القومي، إما لتعمد إخفائها تهرباً من الالتزامات المالية المرتبطة بالكشف

---

(١٨) ابن فارس، مقاييس اللّغة ٢ /٢٠٢، الجوهري، الصحاح ٢٣٢٩/٦، طنطاوي٣/ ٣٩٥.
(١٩) الآية (١٠٨) من سورة النساء.

عن هذه الأنشطة، وإما لأن هذه الأنشطة المولدة للدخول تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد [٢٠].

٢- **أنه:** مجموعة من المعاملات والأنشطة الخفية غير الظاهرة وغير المحسوبة في الحسابات الاقتصادية القومية، وغير المسجلة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة [٢١].

٣- **أنه:** مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشرعية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة الميدان هدفها الأساسي الربح السهل والسريع [٢٢].

٤- **أنه:** كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي، لتعمد إخفائها أو التهرب من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عنها، أو لأنها مخالفة للنظام القانوني السائد [٢٣].

٥- **وعرفه فريدريك شنايدر** [٢٤]**، بأنه:** كافة الأنشطة الاقتصادية التي تُسهم في القيمة المضافة، والتي ينبغي أن تُدرج في الدخل القومي من حيث القواعد المحاسبة الوطنية.

---

(٢٠) خالد البسام، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية ص ٩٤.

(٢١) زينب قرفي، الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية ص ١٠.

(٢٢) بودلال علي: ملتقى الاقتصاد الجزائري للألفية الثالثة ص ١٦٧.

(٢٣) نجم عدنان، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد ٨١، ص ٨١.

(٢٤) Friedrich Schneider $ Dominik Enste(٢٠٠٠)، Shadow Economies Around the World: Size، Causes، And Consequences.، p(٥)

٦- **وعرفه فيلب سميث**[٢٥]، **بأنه:** السلع والخدمات القانونية والغير قانونية القائمة على أساس السوق أو غير السوق، والتي استبعدت عن قصد أو عن غير قصد من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي.

وعند النظر في هذه التعريفات السابقة والتأمل فيها، وعلى الرغم من تعددها، و تباينها حول مفهوم الاقتصاد الخفيّ مع تنوعه واختلاف حجمه، وعدم ارتكازها على تعريفٍ مُوحدٍ له، إلا أنّ المتتبع لها يجدُ أنها تُبرِزُ عواملَ مشتركة، وسماتٍ متقاربة بين مكوناته، ومنها [٢٦]:

١- صعوبة ضبط حدود الاقتصاد الخفي، لوجود عدة عقبات أمام التعرف الدقيق على مكوناته وتحديد نطاقه.
٢- أن أنشطته تتميز بكونها أنشطة غير مرئية، لا تخضع للرقابة الحكومية، وتُمارس بعيداً عن رقابة الدولة، ولاتدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية.
٣- لا يعترف الاقتصاد الخفي بالتشريعات الصادرة من الجهات الرسمية، ولذلك يعتمد السرية في تعاملاته، لارتباط تعاملاته بأنشطة القطاع غير الرسمي.
٤- قد تكون أنشطة الاقتصاد الخفي مشروعة في ذاتها كالأنشطة الاقتصادية التي تنتج سلعاً وخدمات مشروعة، ولا تخالف القوانين والأنظمة لكنها غير معلنة للدولة، وقد تكون غير مشروعة كالتهرب الضريبي، أو غسيل الأموال، أو تجارة المخدرات، أو غيرها.

---

(٢٥) Philip Smith،(١٩٩٤)، Assessing the Size of the Underground Economy.، p(٣).

(٢٦) خالد البسام، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية ص ٩٤، زينب قرفي، الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية ص ١٣ ،١٨ ، أحمد محمود ، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية ١٣، حيان سلمان، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي ص ٢.

٥- أنه يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه تجاه الدولة، سواء كانت رسوم، أم ضرائب، أم غرامات، أم تقديم معلومات و بيانات.

وعليه فمن الصعب جداً التوصل إلى تعريف دقيق للاقتصاد الخفي لأنه يتطور باستمرار حسب التغييرات التي تطرأ على النظام الضريبي واللوائح التنظيمية للدولة [٢٧].

ولعل من أنسب التعريفات الجامعة التي تضمنت مفاهيم متنوعة ومتقاربة، هو تعريف الاقتصاد الخفي بأنه:

مجموعة الانشطة الاقتصادية غير المعلنة، التي يقوم بها أفراد أو جماعات في شكل مؤسسات صغيرة الحجم غالبا، تقدم سلعاً وخدماتٍ لها قدرة تنافسية، لاتدخل ضمن الحسابات القومية، سواء كانت تلك الأنشطة الاقتصادية مشروعة كالمهن الحرفية، أو غير مشروعة كتجارة المخدرات، وجميعها أنشطة تتولد عنها دخول حقيقية أو ضمنية لا تخضع لرقابة السلطات الاقتصادية [٢٨].

---

(٢٧) فريديريك شنايدر، دومينيك إنستي :الاختباء وراء الظلال، "نمو الاقتصاد الخفي"، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد ٣٠ مارس (٢٠٠٢)، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص ٢، (نسخة إلكترونية) متاح على الموقع:
http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues٣٠/ara/issue٣٠a.pdf تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٣/٢٢.

(٢٨) محمد ابراهيم السقا، الاقتصاد الخفي في مصر ص ١٥، حامد المطيري، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية ص١٩.

المبحث الأول: أشكال الاقتصاد الخفي

تختلف أشكال الاقتصاد الخفي ومكوّناته من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف واقع اقتصادات البلدان وأنظمتها المختلفة، وعلى الرغم من تزايد انتشاره، وتغطيته كل مجالات الأنشطة الإنتاجية والخدمية والتجارية، إلا أن صعوبة تحديد مفهومه، جعلت منه ظاهرةً معقدة، تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة مع بعضها والتي تحتاج إلى درجة كبيرة من الفهم والتحليل[٢٩]، فهو يشمل أنشطةً غير مشروعةً، وأنشطةً مشروعة لكنها غير مسجلة رسمياً، ولا تدخل في حسابات الناتج المحليّ الإجمالي، ولذلك أُطلِقَت تعبيرات متعددة على هذا الاقتصاد، فقد سُمِّيَ باقتصاد الظل، والاقتصاد غير الرسمي، والاقتصاد التحتي، والاقتصاد الأسود، والاقتصاد غير المرئي، والاقتصاد المقابل، واقتصاد الباب الخلفي، والاقتصاد المغمور وغير ذلك، فلم يتفق الاقتصاديون على مسمىً موحَّدٍ أو محدَّدٍ له، وإنما يرون أنه اقتصادٌ لا يعترفُ بالتشريعات الصادرة من الدولة، ويضم مجموعةً مختلفةً من الأنشطة المخالفة للأنظمة، المولّدةِ للدخول بطرقٍ غير مشروعة، وفيما يلي توضيحٌ لأبرز أنشطة الاقتصاد الخفي:

أولاً: التستر التجاري:

يعتبر التستر التجاري من أبرز أشكال الاقتصاد الخفي ومكوناته، ومن الظواهر التجارية المحظورة في المملكة العربية السعودية التي يُعاقَب عليها، لما لها من تأثيرٍ بالغ في إفشال سياسات الاستقرار الاقتصادي، وتشويه المؤشرات اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية المختلفة، ومن أهمها مؤشرات الأسعار ومعدلات البطالة

(٢٩) احمد المبروك ابولسين – الاقتصاد الخفي ماهيته وطرق تقديره و آثاره – مجلة الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة الفاتح – العدد ٥ –٢٠٠٦ص ٣٩.

ومعدلات النمو الاقتصادي، وإضعاف الكفاءة الاقتصادية، والإخلال بتوزيع الموارد، والمنافسة غير المشروعة للمواطنين، وزيادة حالات الغش التجاريّ.

كما أن التستر التجاري بأنشطته الخفية يسهم في تزايد أعداد العمالة الوافدة، ومزاحمة المواطنين في أعمالهم بصورة غير مشروعة، ويتسبب في نشوء آثارٍ سلبيةٍ تكلف الاقتصاد الوطني ثرواتٍ طائلة، خصوصا في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تكثر فيها بؤر التستر، إذ تتنامى هذه الظاهرة بالتزامن مع التوسع في النشاط الاقتصادي والتجاري والخدمي، واتساع النطاق العمراني للمدن والقرى في مختلف المناطق، وهو من أكثر الممارَسَاتِ خطراً عند انتشاره، حيث يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع مستويات التنمية الاقتصادية، مما يُقوّضُ كلَّ مستهدفاتِ خطط التنمية، وإضعاف الأداء الاقتصاديّ والإيرادات العامة للدولة، نتيجة التهرب الضريبي وعدم دفع الرسوم، وهروب الأموال إلى الخارج، باستخدام الوسائل الاحتيالية، والالتفاف على القوانين والأنظمة(٣٠).

وقد اهتمت المملكة العربية السعودية – باعتبارها مبتكرة مصطلح (التستر التجاريّ) – بالعمل على القضاء على كافة مظاهره، ومكافحته بشتى الوسائل، وترسيخ مبادئ الشفافية والعدالة والإصلاح الاقتصادي، وعملت على وضع الأساليب الفاعلة لمحاربته، باعتباره من وسائل الكسب غير المشروع، والمعاقب عليه في النظام السعودي، لما له من مخاطر على مختلف الجوانب الاجتماعية والتنموية والأمنية وغيرها، وتشكّلُ رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) الضلع الذي ترتكز عليه المملكة لتحقيق الازدهار الاقتصادي، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ

(٣٠) وزارة التجارة، نظام مكافحة التستر ص ٣ ، الغرفة التجارية بالمنطقة الشرقية ، التستر التجاري ص ٣ .

على القيم والموروثات العظيمة[٣١]، ولذلك فقد شددت الرؤية على مكافحة التستر التجاريّ، و أطلقت البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري ضمن برامج الرؤية حيث يشارك في هذا البرنامج عشر جهات حكومية تتبنّى من خلالها ست عشرة مبادرة للحد من هذه الظاهرة.

ثانياً: غسل الأموال:

تُعدّ جريمة غسل الأموال من أكثر أنشطة الاقتصاد الخفي ومكوناته المتنوعة، ويصعب تقدير حجم الأموال التي يتم غسلها سنوياً في مختلف دول العالم، ونظراً لما تمثله هذه الجريمة من مخاطر كبيرة ومتعددة تهدد الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي على المستوى الدولي بشكل عام، والوطني بشكل خاصّ، تنبهت معظم الدول لذلك، وأصدرت عددا من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والقوانين الداخلية لمكافحة غسل الأموال في كافة المجالات.

ويطلق مصطلحُ غسلِ الأموال على مجموعةٍ من العمليات المالية والعينية المتداخلة التي تخفي حقيقة الأموال المتحصلة من مصدرٍ غير مشروع ، عن طريق القيام بتصديرها أو إيداعها في مصارف دول أخرى، أو نقل إيداعها أو توظيفها أو استثمارها في أنشطة مشروعة، للإفلات بها من الضبط والمصادرة، وإظهارها في صورة أموال متحصلة من مصادر مشروعة، وإكسابها صفة المشروعية، وتحويلها بعد ذلك لتبدو وكأنها استثمارات قانونية، واستخدامها في أنشطة مشروعة داخل الدولة

(٣١) رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ص ٣٤ ، وزارة الاقتصاد والتخطيط ، خطة التنمية التاسعة ص ٢، ٢٧٢.

وخارجها، وسواء أكان الإيداع أو التمويه أو النقل أو التحويل أو التوظيف أو الاستثمار في دول متقدمة أم في دول نامية(٣٢).

وباتت عمليات غسل الأموال عبئاً ثقيلاً على الدول، وينظر إليها على أنها من المحظورات القانونية والاقتصادية التي تستوجب منعها وملاحقة مرتكبيها، وخاصةً أنه لا يمكن معرفة الحجم الحقيقي لتلك الأموال، وعلى الرغم من التنسيق الكبير بين أجهزة المكافحة بين الدول، إلا أن تلك الأجهزة لا تملك تصوراً كاملاً عن حركة الأموال المغسولة، ولا يستطيع أحد أن يعرف على وجه الدقة مقدار ما يتم غسله من أموال قذرة في جميع أنحاء العالم، والتي يُعتقد أنها تشكل أرقاماً خيالية، حيث تؤكد التقارير الدولية أن نسبة ليست قليلة من الاقتصاد العالمي تجرى فيها عملية الغسل، وأن التقديرات المتعلقة بعمليات الغسل، والمبالغ التي يتم الغسل فيها تتجاوز المتوقع(٣٣).

ولعمليات غسل الأموال آثارٌ سلبية على الاقتصاد الوطني واستقراره، فهي تؤثر على مجمل أداء مكونات الاقتصاد الكلي، وخاصة إذا واكبها اقتصاد خفي يتضمن أنشطة اقتصادية غير مشروعة، حيث يؤدي نقل الأموال إلى خارج البلاد بقصد غسلها في بلدان أخرى إلى حرمان البلد من الأموال والأرصدة الموجودة فيها، والتي تغذي الاقتصاد الوطني، وتُمثل الأموال المهربة استقطاعاً من الدخل الوطني، مما يَحول دون استثمارها في مشاريع اقتصادية وتنموية تدر دخولاً للدولة والأفراد، وتساهم في الحدّ من البطالة، وتعمل على زيادة التشغيل وارتفاع معدلات نسبة القوى العاملة، مما يؤثر على الدخل القومي بهروب الأموال إلى خارج نطاق الدولة، وحرمانها من ثمار تلك الأموال، حيث تسبب خسارة فادحة لأهم عنصر من عناصر الإنتاج، وهو رأس المال، مما يعيق

---

(٣٢) محيي الدين عوض ، تحديد الأموال القذرة ومدلول غسيلها ص٧، محمد الصالح ، غسل الأموال ص ٧ – ٨.

(٣٣) محسن الخضيري، غسيل الأموال، ص٦٩ . ٧١ ، مبروك رايس ، انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي ص ٢٤١.

إنتاج السلع والخدمات، فينعكس بشكل سلبي على الدخل الوطني بالانخفاض، ونقص موارد الدولة، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع المديونية الخارجية، إذ يؤدي تراجع معدل الادخارات المحلية إلى لجوء الدول إلى الاقتراض من المؤسسات الدولية والبنوك الأجنبية، مما يشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني، وعجزاً في ميزان المدفوعات بسبب الالتزام بسداد أقساط الديون(٣٤).

ويؤثر غسل الأموال على قيمة العملة الوطنية، بسبب وجود ارتباط وثيق بين تهريب الأموال خارج الدولة وغسل الأموال، حيث تحتاج عمليات التهريب إلى تفادي الملاحقات الأمنية، ويتم تحويل الأموال المغسولة خارج الدولة بعد استبدالها بعملات أخرى، لغرض استثمارها في الخارج أو إيداعها في البنوك الأجنبية، فينتج عن ذلك زيادة الطلب على العملات الأجنبية، ويقل طلب العملة الوطنية، مما يؤدي إلى زيادة المعروض منها وبالتالي انخفاض قيمتها(٣٥).

ويعد انتشار عمليات غسل الأموال إلى زيادة أضرارها وآثارها السلبية باعتبارها واحدة من الجرائم الخطرة والمعقدة، وقوة تأثيرها على كافة مجالات الحياة، حيث إنها مرتبطة بالجريمة المنظمة، وتختفي تحتها جرائم متعددة، ويهدف الممارسون من ورائها من ورائها إلى جمع الأموال الباهظة بالطرق المحرمة والوسائل غير المشروعة.

ثالثاً: التهرب الضريبي:

تمثّلُ الضرائب أحد أهم الموارد المالية، ومصدراً من مصادر تموين الميزانية العامة للدولة، وتسهم بفاعلية في تغذية الخزينة بالسيولة النقدية، وهي أداةٌ من الأدوات المهمة لتحقيق التوازنات الاقتصادية، ورفع مستوى الدخل، ومعالجة التضخم النقدي،

---

(٣٤) عدنان نجم، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال ص ٨٩ ، خالد المشعل ، جرائم غسيل الأموال ص ٥٥٩.

(٣٥) نادر شافي ، تبييض الأموال ص ٥٥٩.

والحدّ من التفاوت بين الدخول، وتمويل البرامج الحيوية، وتأمين الخدمات الاجتماعية، وتغطية العجز في ميزان المدفوعات، وأصبحت سياسة الدولة المالية تعتمد على دخل الضريبة كركيزة قوية في السياسة الاقتصادية للتكيف مع المتغيرات الدولية، وعليه يكتسب تحصيلها أهمية بالغة باعتبارها من أهم الوسائل لتعزيز فرص التنمية ، وتغطية الأعباء الاقتصادية للدولة.

ورغم الدور المهم الذي تلعبه الضرائب في اقتصاديات الدول كافة، وما يبذله المشرّعون تجاهها، إلا أن دافع الضريبة يعدها مقيدة لحركته الاقتصادية، وتؤدي إلى تقليل إيراداته الخاصة، مما جعله يفكر في وسائل متعددة لتفادي العبء الضريبي كلياً أو جزئياً من نطاق الإقطاع الضريبي المفروض عليه، دون النظر إلى الآثار السلبية التي يسببها هذا التصرف، ومن هنا نشأت ظاهرة التهرب الضريبي [٣٦].

ويعتبر التهرب الضريبي من الأنشطة المندرجة تحت مظلة الاقتصاد الخفي، حيث يعد التهرب مسؤولاً عن نشأة ونمو الاقتصاد الخفي في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويتزايد الحافز لدى الأفراد والشركات إلى التحول نحو الاقتصاد الخفي كلما تعرضت الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي إلى فرض المزيد من الضرائب عليها من وقت لآخر [٣٧].

ويُعدّ التهرب الضريبي ظاهرة عالمية متفشية في كافة الدول على اختلاف مراكزها الاقتصادية من القوة أو الضعف، وهي تشكل عبئاً على المكلف، ويعمل على مقاومتها من خلال التخلص منها، أو نقل عبئها إلى شخصٍ آخر، وتتعدد الوسائل التي عن طريقها تتم عملية التهرب الضريبي والتحايل على إسقاط الضرائب بصورةٍ كلية أو جزئية، ويصبح التهربُ سبيلاً من سبل التضليل وتشويه الحقائق، وتقديم معلومات

---

(٣٦) رشيدة بن كرده ، أثر التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية ص ٧.

(٣٧) صفوت عبدالسلام ، الاقتصاد السري ص ١٢.

خاطئة حول النشاط الذي يقوم به الملزم بالضريبة، فأحيانا يلجأ إلى تغيير طبيعة المواد المستعملة في الإنتاج عبر عدة آليات كالتظاهر بالخسارة، أو يقدّم بياناتٍ مخالفة للحقيقة، كأن يذكر دخلاً أقل من دخله الحقيقي، أو يخفي بعض المصادر، أو يذكر قيمة سلعة مستوردة أقل من قيمتها الحقيقية، أو يدّعي وجود مصاريف ونفقات وهمية للتقليل من تقدير الوعاء الخاضع للضريبة، أو اللجوء إلى أيّ حيلةٍ مهما كان نوعها للتهرب من دفع الضريبة أو تخفيض مقدارها، كالتستر باسم جمعيات خيرية أو تطوعية تكون أنشطتها معفاة من الضرائب(٣٨).

ومن الأسباب المؤدية إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وجود بيئة تتوفر فيها الشروط الملائمة لها التي تساعد في نموها واتساعها، وتؤدي إلى ضعف الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع، كوجود بعض الاعتقادات الخاطئة عن الضريبة، مثل اعتبار أن الضريبة اقتطاع مالي دون مقابل، وليست مشروعة لأنها لا تستند على نصوصٍ شرعية، بخلاف الزكاة المفروضة التي تعتبر أحد أركان الإسلام، كما أن الحالة المالية للمكلف قد تساعده على عدم الالتزام بالدفع، بحيث يميل نحو التهرب كلما ازداد عبء الضريبة وساء مركزه المالي، ويشكل زيادة العبء الضريبي عن توقعات المكلفين مبرراً أساسياً لتهرب الأفراد من الضريبة(٣٩).

ويترتب على التهرب الضريبي آثارٌ سيئة على الصعيد المالي والاجتماعي، وإلحاق أضرار كبيرة بالاقتصاد الوطني، كتخفيض الإيرادات العامة، ونزول مستوى الدخل الفردي، وتقليص حجم الاقتصاد الوطني، وضعف قيمة العملة الوطنية عن طريق إخفاء أموال غير مصرح بها، والتي تكون سببا في وجود ظاهرة التضخم النقدي، ويؤدي إلى إنقاص الإيرادات الضريبية للدولة، مما يجبرها على رفع معدلات الضرائب

---

(٣٨) أحمد حليبة ، التهرب الضريبي وانعكاساته على التنمية بالمغرب ص.١٢٤

(٣٩) نجاة مسمش ، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي ص ٢٩.

لتعويض النقص الحاصل، وظهور أزمة رؤوس الأموال، وقد يلجأ البعض إلى فتح حسابات بنكية في الخارج، وإيداع أمواله فيها مما يكون سبباً في إنقاص إيرادات الدولة(٤٠).

وقد يخلق انتشار التهرب الضريبي أزماتٍ اقتصادية كبيرة للدولة، فتلجأ إلى الاقتراض الخارجي، وتصبح مجبرة على تخفيض النفقات العمومية مما يؤثر على التنمية الاقتصادية، وضعف مستوى الادخارات العمومية، ومحدودية قدرتها الاستثمارية، ويترتب على ذلك ديون تثقل كاهل الدولة، وتضعف موقعها المالي (٤١).

وللتهرب الضريبي آثارٌ اجتماعية عديدة، حيث يؤدي إلى عدم المساواة بين المكلفين، فيتحمل البعض الضريبة بكاملها، بينما يتخلص منها الذين تمكنوا من التهرب، ويؤدي كثرة التهرب الضريبي إلى لجوء الدولة إلى رفع معدلات الضرائب الموجودة، أو إضافة ضرائب جديدة فيزداد العبء على من لم يتهرب من الضريبة، لذلك تصبح الضريبة عاجزة عن تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وعامل إفساد أخلاقي من خلال البحث عن جميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة بقصد التحايل والإفلات من الواجب الضريبي (٤٢).

رابعاً: الفساد الإداري والمالي:

يعتبر الفساد الإداري والمالي واستغلال النفوذ من أهم عوامل انتشار الاقتصاد الخفي وتفشيه، ومن أكثر الجرائم خطورة على المال العام والاقتصاد الوطني، حيث إن قيام بعض الموظفين بإساءة استعمال السلطة الرسمية لأجل تحقيق مكاسب شخصية ومنافع خاصة يؤدّي إلى توفر دوافع قوية لنمو الاقتصاد الخفي وانتشاره، ويتخذ ذلك

---

(٤٠) ناصر مراد ، التهرب الضريبي والغش الضريبي ص٢٢.
(٤١) عبد الحكيم الشرقاوي ، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ص ١٥٥.
(٤٢) رشيدة بن كرده ، أثر التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية ص ١٨.

أشكالاً متعددة، منافية للقوانين و الأنظمة الرسمية، منها الحصول على الرشوة أو العمولات من خلال تقديم خدمة، أو عرض عقود للمشتريات والخدمات الحكومية، أو إفشاء معلومات عن تلك العقود، أو التغاضي عن الأنشطة السرية والمخالفات القانونية، والاعتداء على الموارد والحقوق المالية، والثروات والأنشطة الاقتصادية التي تكون في حيازة الأفراد أو الحكومات، وسواء أكان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف نفسه، أم نتيجة للضغوط التي تُمارسُ عليه من داخل الجهاز الحكومي، وسواء أكان هذا السلوك يتم بشكل فردي أو جماعي(٤٣).

والعلاقة بين الفساد المالي والإداري وبين الاقتصاد الخفي ثابتة، وتختلف قوة وضعفا بحسب الوضع الاقتصادي للدولة، وتلعب الإغراءات المالية أو العينية المقدمة من الممارسين للاقتصاد الخفي دوراً رئيساً في توسيع أنشطته وازديادها، ويأخذ الفساد صوراً متنوعة، وأشكالاً متعددة، حيث تعتبر الرشوة أكثر مظاهر الفساد الإداري والمالي شيوعاً، بالإضافة إلى الواسطة والمحسوبيات، ونهب المال العام، واستخدام الموارد الحكومية في المنافع الخاصة، واستغلال النفوذ الوظيفي لتحقيق المصالح الذاتية، وتدني مستوى المساءلة والشفافية، وعدم سنّ الأنظمة والقوانين والتشريعات الصارمة، المصحوبة بالإجراءات الوقائية للحد من هذه الظاهرة، وتجريم كل صورها وأشكالها، كما أن عدم الجدية في تطبيق الأنظمة العقابية بحزم أو تطبيقها بشكلٍ انتقائي، أو عدم تطبيقها مطلقاً يساعد في استشراء ظاهرة الفساد المالي، ويوفر لضعاف النفوس العبث بمقدرات الدولة وأموالها، كما أن توافر المساءلة وتعزيزها، وتفعيل إجراءات التحقيق للمتهمين في قضايا الفساد، وإعلان العقوبات وتنفيذها لمن تثبت إدانتهم، يعدّ من أهم

---

(٤٣) هاشم الشمري ، الفساد الإداري والمالي ص ٢٤ ، هيجان ، الفساد وأثره في الجهاز الحكومي ص ٢.

الوسائل لمحاربة الفساد المالي والإداريّ، ويؤدي إلى الوقاية من ممارسته، والقضاء على أضراره وآثاره(٤٤).

ومن الصعوبة تحديد آثار الفساد وتكلفته بشكل دقيق، فهي جسيمة ومتعددة الجوانب، فهو يعيق العملية التنموية والنمو الاقتصادي، ويقوض الاستقرار الاقتصادي، ويبدد الموارد، ويضعف حوافز الاستثمار، ويهبط من جودة البنية الأساسية والخدمات العامة، ويتسبب في تدني مستوى كفاءة الاقتصاد، كما يعمل الفساد وخاصة الكبير منه على سحب مبالغ هائلة من السوق المحلي، لأن هذه المبالغ التي يجنيها الممارسون للفساد المالي عن طريق الرشوة أو الاختلاس أو التزوير أو غير ذلك من الوسائل، يعمل عناصر الفساد على تسفيرها خارج البلاد تحسباً لأي طارئ، وخوفاً من المساءلة المحتملة(٤٥).

وتُلقي آثارُ الفساد بثقلها على كاهل خزينة الدولة بسبب هدر المال العام، وتصبح أخلاقيات الوظيفة في ظل المناخ الإداري والمالي الفاسد دون الاحترام والالتزام المطلوب، بالإضافة إلى دور الفساد في إضعاف التنمية الاقتصادية، وبروز آثاره السلبية المتعددة، مثل انخفاض الإيرادات وزيادة النفقات العامة، والضعف النسبي للإنفاق على المشاريع الاستثمارية، والتهرب من دفع الرسوم والضرائب، ورفع تكاليف المشاريع نتيجة الرشوة والعمولات، وإضعاف نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسوء توزيع الموارد الاقتصادية، حيث ينتج عن سوء استخدام السلطة وقوة النفوذ للمصالح الخاصة إلى خلق طبقة ثرية تستحوذ على نسبٍ لابأس بها من الدخل القومي دون وجه حق، مما يؤدي إلى سوء في نمط توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع،

---

(٤٤) هشام الجمل، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية ص ٥٤٥، البسام، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية ص ١٠٨.

(٤٥) خالد عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية ص ١١٢، عالية خلف، المساءلة والفاعلية في الإدارة التربوية، ص ٢١.

وينتج عنه إحداث خللٍ في التركيبة الطبقية للمجتمع بشكل تكون فيه الطبقة الفقيرة ذات قاعدة اجتماعية عريضة، يقابلها فئة ثرية ذات قاعدة اجتماعية محدودة، كما أن الفساد الإداري والمالي يرفع مستويات المخاطر الأمر الذي يؤدي إلى هجرة أصحاب رؤوس الأموال إلى الخارج، وكذلك أصحاب الكفاءات لعدم الاهتمام بهم بسبب المحسوبيات والواسطة في التوظيف في المناصب العامة، كما يؤدي الفساد إلى التشكيك في فعالية الأجهزة الحكومية، وتدهور القيم الاجتماعية والأخلاقية(٤٦)، ويعمل على تشجيع العناصر غير المتورطة في الفساد إلى الميل تجاه هذه الظاهرة في ضوء ما يرونه من المكاسب التي يحققها الفاسدون دون رقابة ولامحاسبة من أحد.

خامساً: تجارة الممنوعات والمحرمات:

تُشكّل أنشطة التجارة في المحرمات والممنوعات أحد المكونات الكبرى للاقتصاد الخفي، بسبب تغلغلها في جميع مجالات الأنشطة الاقتصادية والمالية، ورغم الحظر الشرعي والقانوني عليها، إلا أن الأموال المتولدة من هذه الأنشطة تعتبر مصدرا رئيسا للدخول غير المشروعة.

وتتنوع تجارة المحرمات والممنوعات، وتأخذ أشكالاً متعددة، فمن أبرزها تجارة المخدرات التي تقوم على شبكاتٍ بالغة التعقيد، حيث تعد جريمة المخدرات الصورة النموذجية للجريمة المنظمة، فهي من الجرائم التي تتسم بقدر كبير من التنظيم والعنف والإرهاب، وتعتبر تجارة المخدرات من أخطر مكونات الأنشطة المحرمة والممنوعة، وقد أصبحت في الفترة الأخيرة ظاهرة واسعة الانتشار والتأثير، ورغم تنوّع وسائل مكافحتها إلا أن التقارير الصادرة من جهات الاختصاص، تؤكّد انتشار المتاجرة بالمخدرات بصورة

---

(٤٦) العبداللطيف، الآثار الاقتصادية للفساد المالي ص ٢١، البسام، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية ص ١١١.

كبيرة، وتعدت مسألة الاتجار بالمخدرات لغرض تحقيق الأرباح المادية، إلى الارتباط بالتنظيمات الإرهابية لتمويل عملياتها وتنفيذ أجنداتها[٤٧].

وقد أحبطت الجهات الأمنية في المملكة العديد من محاولات ترويج وتهريب المخدرات، وبيّنت الإحصاءات الصادرة من وزارة الداخلية أرقاماً كبيرة تكشف عن الكميات الضخمة من المخدرات التي تم إحباط تهريبها، كما أن بعض الدراسات تؤكد على أن أكبر مصادر الأموال المحرمة والممنوعة في المملكة ناتج عن المتاجرة بالمخدرات[٤٨].

ومن أبرز أنشطة الاقتصاد الخفي الناتجة عن تجارة المحرمات والممنوعات، جريمة تهريب الأسلحة والمتفجرات والمتاجرة بها، حيث يعد ذلك من الوسائل الخطيرة التي تؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار، والتأثير على الاقتصاد الوطني لمصلحة دولٍ معينة، أو لدعم أطراف وجهات أخرى، كما أن خطورتها تمس سلامة الأمن والسلم الدولي، ويتم الاتجار بالأسلحة والمتفجرات عن طريق تهريبها إما من الداخل إلى مكان آخر داخل نطاق الدولة أو من الخارج عن طريق الدول المجاورة، وتعد عملية الاتجار بالأسلحة عملية مربحة، وغالباً ما تقوم بها منظمات إجرامية تتسم بطابع التنظيم والتهديد لاستقرار الدول، وبث الهلع والرعب في أوساط المجتمعات، ويركز تجار الأسلحة والمتفجرات أنشطتهم حول بؤر الصراع، حيث يزودون الفريقين المتحاربين بالسلاح، فيسهمون في زيادة القتل والتدمير، ونشر السلاح في أماكن عديدة من دول العالم[٤٩].

ومن أشكال الاقتصاد الخفي التي يمارسها تجار المحرمات والممنوعات، الغشُّ التجاري بكافة صوره، فهو من أكبر الأنشطة المتفشية في الأسواق العالمية، ولا يمكن

---

(٤٧)المطيري ، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية ص ٣١٤.
(٤٨) العيسى، المواجهة الأمنية لعمليات غسل الأموال في المملكة العربية السعودية ص ١١٨.
(٤٩) سحر مجيد ، الجرائم المستحدثة ص ٥٧.

حصر أنواع الغش التجاري نظراً لوسائله المتعددة التي تطال كافة المنتجات، وأحجامه المختلفة، ومن ذلك الغش في أجناس السلع أو أوصافها أو عناصرها أو في مقدارها أو تغييرها وتعديلها، أو التلاعب في تواريخ صلاحيتها، أو عرضها بأساليب خادعة مخالفة لمحتوياتها، وكذلك الغش في الأوراق التجارية كالشيكات والكمبيالات، أو في العلامات التجارية، وغير ذلك من صور الغش المتعلقة بالمجال الصحي والغذائي والصناعي الذي يؤدي إلى إنتاج وتسويق مواد مخالفة للقواعد المعتمدة في صناعتها(٥٠).

والغش التجاري ظاهرة سلبية من كافة النواحي الاقتصادية والصحية والاجتماعية، ونتيجة لأساليبه المتعددة، تصبح المنتجات أقل كلفة وأدنى جودة، ولكنها أعلى ربحية، مما ينتج عنه أضرار على صحة المستهلك، وعلى المنتج الكفء، وعلى التاجر المثالي، ومن ثم على الاقتصاد الوطني وسمعة الصناعة الوطنية (٥١).

وتتضح مدى خطورة ظاهرة الاتجار بالممنوعات، من خلال الإحصاءات الدولية والأرقام التي توثقها الإحصاءات الرسمية لاتساع مجالات المتاجرة بالممنوعات، سعياً وراء الكسب غير المشروع، وما ينتج عن تلك الأنشطة من آثارٍ سلبية على كافة المجالات الاجتماعية والصحية والاقتصادية.

وتواجه كثير من الدول آثاراً اقتصادية خطيرة، بسبب انتشار تجارة الممنوعات والمحرمات لما تؤدي إليه من تزايد عمليات غسل الأموال التي تسهم في رفع معدلات نمو عرض النقود، وبالتالي رفع معدلات التضخم مما يخلق حالة عدم استقرار نقدي واقتصادي، كما أن هذا النوع من الأنشطة يتهرب من سداد الضرائب المباشرة، مما يؤدي إلى معاناة خزانة الدولة من نقص الإيرادات العامة، بالإضافة إلى أن معظم

---

(٥٠) خالد البسام، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية ص ١٠٦.

(٥١) انتصار وهيب، الغش الصناعي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٤٣ ، ص ٤٦.

الأموال التي يتم الحصول عليها عن طريق تجارة الممنوعات والمحرمات يتم تحويلها خارج البلاد [٥٢].

المبحث الثاني: آثار الاقتصاد الخفي

يحتل الاقتصاد الخفي اهتمام كثير من واضعي السياسات الاقتصادية الكلية، سواء في الاقتصادات المحلية أو على مستوى الاقتصاد العالمي، وعلى رأسهم اقتصاديي صندوق النقد والبنك الدوليين، لكونه ظاهرة اقتصادية معقدة ومتعددة الأبعاد والتأثير، ولما يلعبه الاقتصاد الخفي من دور مهم في الحياة الاقتصادية للدولة، وما يشكله من خطورة على الاقتصادات العالمية دون استثناء، كما أن حجم هذه الظاهرة وأسبابها وخصائصها، والنتائج المترتبة عليها لم يتم تحديدها حتى الآن بشكل دقيق، ونظراً لتزايد ممارسة الاقتصاد الخفي، وتواصل نموه، وتنوع أنشطته، فإن آثاره السلبية مرتبطة بطبيعة الأنشطة المكونة له، والأسباب الدافعة إلى ارتفاع حجمه، والتي تختلف من دولة إلى أخرى، ومن أبرز الآثار السلبية المتنوعة الناجمة عن الاقتصاد الخفي ما يلي:

أولاً: الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي

تنعكس تنوع أنشطة الاقتصاد الخفي على تقدير الأجهزة الإحصائية للدولة، حيث يسهم اتساع رقعة الاقتصاد الخفي في عرقلة تنفيذ السياسات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال تشويه المؤشرات الاقتصادية الخاصة بهذه السياسات، مما ينعكس على دقة المعلومات والبيانات التي يعتمد عليها صناع القرار في رسم السياسات الكلية المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي.

وينتج عن نمو الاقتصاد الخفي وتنوع أنشطته نوع من المغالاة في المؤشرات الاقتصادية الرسمية، كمعدلات التضخم والبطالة ومعدلات نمو الناتج، ومعدلات نمو

---

(٥٢) خالد البسام ، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية ص ١٠٧.

الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم فإن السياسة الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي قد تستجيب لمشكلات غير واقعية ينتج عنها عدم استقرار في الاقتصاد الرسمي [٥٣].

وإذا ما حاولت سياسة الاستقرار الاقتصادي اتخاذ إجراءات مضادة لمواجهة هذه المشكلات سينشأ عنها إجراءات قد تحدث نوعاً من عدم الاستقرار في الاقتصاد الرسمي، لدرجة أن المشكلات غير الحقيقية تصبح مشكلات حقيقية، ويتحول بمقتضاها الاقتصاد الخفي من خلال التضخم والبطالة إلى اقتصاد ذو حجم أكبر.

ويزيد نمو حجم الاقتصاد الخفي من مخاطر عدم استقرار الاقتصاد الوطني، من خلال تزايد الدخول غير المشروعة التي تنتج عن تزايد أنشطة الاقتصاد الخفي كالتستر التجاري، والفساد الإداري وتجارة المحرمات والممنوعات، الأمر الذي يزيد من عمليات غسل الأموال، مما يترتب على ذلك ارتفاع معدلات نمو عرض النقود الذي بدوره يساهم في خلق ضغوط تضخمية قد تؤدي الى عدم استقرار الاقتصاد الوطني.

ثانياً: انخفاض حصيلة الضرائب:

تعد الضريبة من أبرز أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات للسيطرة على سير الأنشطة الاقتصادية فيها، فهي تمثل أحد أهم العوائد المالية للبلد، وانخفاض حصيلة الضريبة داخل الدولة، قد يؤدي إلى اضطرابات في اقتصادها القومي، يمكن أن تؤثر في مجملها على استقرار الوضع الاقتصادي فيها.

ويُعد فقدان حصيلة الضرائب من أكثر الآثار المترتبة على ممارسة أنشطة الاقتصاد الخفي حيث يترتب عليه عدم تحصيل بعض أنواع الضرائب، مثل ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة، وغيرها مما يؤدي إلى فقدان خزينة الدولة لمصدر مهم

---

(٥٣) إسماعيل، نسرين، دور اقتصاد الظل في الدخل الولائي في السودان ص ٧٣ .

من الإيرادات، الأمر الذي ينتج عنه رفع مستوى الضرائب على الأنشطة الاقتصادية التي تتم في الاقتصاد الرسمي من أجل مجاراة الإنفاق الحكومي.

ولأن المتعاملين في الاقتصاد الخفي، يهدفون بشكل رئيسي للتهرب من الاستحقاقات المفروضة عليهم من قبل الحكومة ولا يقومون بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها للسلطة الضريبية، فينتج عن ذلك أن جانباً من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يُدفع عنه ضرائب، مما يؤدي إلى انخفاض الموارد المالية للحكومة، الأمر الذي ينتج عنه قيام الحكومة بزيادة نسبة الضريبة المفروضة على الأنشطة الاقتصادية التي تتم في الاقتصاد الرسمي بهدف زيادة العوائد المالية [٥٤].

كما أن انخفاض حجم الإيرادات الحكومية من الضرائب بسبب تهرب ممارسي الاقتصاد الخفي من دفعها، يؤدي إلى انخفاض الخدمات المقدمة من الحكومة للمواطنين، وقد يتفاقم للحد الذي يمكن أن تقع الحكومة في مأزق عدم توفر الأجور والمرتبات لموظفي الدولة، والمعاشات التقاعدية والخدمات العامة والدعم الموجود لبعض السلع الأساسية، الأمر الذي قد يشكل أزمات اقتصادية ومالية داخل الدولة.

وقد يؤدي الحجم الكبير للاقتصاد الخفي إلى فقد جوهري في الإيرادات العامة للدولة، ويترتب على الفقد في الإيرادات الناتج عن التهرب الضريبي زيادة مستويات الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي، بمعنى أن معدلات الضرائب التي يتم جمعها على الدخول المسجلة تصبح أكبر من اللازم [٥٥].

ثالثاً: الأثر على معدل التضخم:

---

(٥٤) الأستاذ، أحمد محمود ، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية ص ٢٣ .
(٥٥) إسماعيل، نسرين، دور اقتصاد الظل في الدخل الولائي في السودان ص ٧٢.

يؤدي الاقتصاد الخفي إلى حدوث آثار سالبة على معدل التضخم، وذلك لأن وجود الاقتصاد الخفي يعني أن معدل التضخم سيكون مغالاً فيه، حيث ستميل الأسعار في الاقتصاد الخفي إلى التزايد بمعدلات أقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي، فأحد جوانب الاستجابة للزيادة في الأسعار هو زيادة حجم النشاط في الاقتصاد الخفي، إذ أنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الاقتصاد الخفي أقل من الأسعار في الاقتصاد الرسمي بأعبائه الضريبية والإجرائية، وينعكس هذا الاختلاف في السعر بين الاقتصاد الرسمي والخفي إلى حدوث نوع من المبالغة في حجم التضخم أو العكس(٥٦).

وإذا كان الاقتصاد الخفي منافساً للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس أنواع السلع والخدمات، وحدثت زيادة في الأسعار نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج كالضريبة أو الرسوم الجمركية، فإن الأسعار في الاقتصاد الخفي ستزيد ولكن بمعدلات أقل من تلك الزيادة السائدة في الاقتصاد الرسمي، ونتيجة لذلك سيزيد حجم الاقتصاد الخفي استجابة للزيادة في أسعار السلع المنتجة في الاقتصاد الرسمي، ولكن في هذه الحالة يكون تقدير معدل التضخم مغالاً فيه، ولا يعبر بالضرورة عن ارتفاع عام في الأسعار ككل، وإنما يعبر عن ارتفاع عام في أسعار السلع في الاقتصاد الرسمي فقط(٥٧).

رابعاً: الأثر على معدل البطالة:

يعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية للدولة، حيث إن تقديره يقوم على أساس المسوحات التي تقوم على إجابات الأفراد الذين قد لا يفصحون عن حقيقة أعمالهم أو ما يتعلق بحالتهم الوظيفية، فتبدو معدلات البطالة المنشورة من قبل الأجهزة الإحصائية الرسمية معدلات مبالغة فيها وغير حقيقية، وذلك بسبب وجود الاقتصاد الخفي وحالة التهرب من الإفصاح المترتبة على ذلك، مما يؤدي إلى إعلان الحكومة لمعدلاتِ بطالة

---

(٥٦) محمد مرعي ، الاقتصاد الخفي في فلسطين ص ٣٧.

(٥٧) المطيري، محمد داخل ، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية ص ٩٠.

أكبر من المعدلات الفعلية، وبالتالي رسم سياسات اقتصادية أو تنموية للتغلب على مشكلة معدلات البطالة المرتفعة، وتقوم الدولة بإخضاع العديد من أجهزتها العاملة تحت تصرف تلك الخطط لعلاج معدلات بطالة مرصودة، ولكنها غير موجودة على أرض الواقع، والشروع في تنفيذ سياسات اقتصادية توسعية في محاولة لتوفير فرص عمل بشكل مبالغ فيه، مما قد يؤدي إلى إهدار الموارد الاقتصادية، وتحميل الموازنة أعباء إضافية لا حاجة لها [٥٨].

وتقوم بعض الدول بمنح إعانات للمسجلين على أنهم عاطلون عن العمل، ولكن في حقيقة الأمر هم يعملون في أنشطة الاقتصاد الخفي، مما يؤدي إلى حصول البعض على أموال بطريقة الاحتيال، ويقومون بتوظيف تلك الأموال داخل الدولة في مجالات الاقتصاد الخفي غير المشروعة، ولا يتم تسجيلها ضمن قوة العمل، ولا تظهر بالإحصائيات الرسمية للدولة عن البطالة، ويستمرون في ذات الوقت بممارسة أعمالهم في أنشطة الاقتصاد الخفي، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على خزينة الدولة العامة، وتوجيه تلك الأموال إلى غير مصارفها الفعالة والحقيقية التي كان ينبغي أن توجه إليها[٥٩].

خامساً: الأثر على الخدمات والمرافق العامة:

يشكل الاقتصاد الخفي ضغطاً على الخدمات والمرافق العامة للدولة، وزيادة حجم الإنفاق العام، ومن ثم زيادة عجز الموازنة العامة، حيث يتساوى الاقتصاد الخفي مع القطاع الرسمي في الاستفادة من كافة الخدمات العامة والمنافع التي تقدمها الدولة، ويترتب على المشاركة في الأعمال والأنشطة الخفية زيادة في الدخول والثروات غير

---

(٥٨) فاضل، أيمن صالح، البطالة والتستر التجاري ص ٨٣، شافي، نادر عبدالعزيز ، تبييض الأموال ص ٢٠١.

(٥٩) نسرين عبدالحميد، الاقتصاد الخفي ص ٨٧ ، الأستاذ، أحمد محمود ، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية ص ٢٤.

الخاضعة للضريبة، ودون أن يساهم العاملون في تلك الأنشطة الخفية في تحمل الأعباء العامة، أو الإسهام في دفع الضرائب التي تستخدمها الحكومة في الإنفاق وتمويل مشاريع تنموية، مما يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي على العاملين في القطاع النظامي، ويؤدي مجددا الى زيادة التهرب الضريبي، فكلما تزايد حجم الاقتصاد الخفي أدى إلى انخفاض إيرادات الحكومة إلى مستوى أقل مما لو لم تكن هناك أنشطة خفية، وهذا قد يؤدي بالدولة الى فرض رسوم وضرائب جديدة على أرباب القطاع الرسمي للتقليل من عجز الموازنة، الأمر الذي قد يدفع بالأفراد والشركات العاملين في القطاع الرسمي والأنشطة المشروعة المسجلة بطريقة نظامية الى الانتقال والعمل في ظل الاقتصاد الخفي للتهرب من الضريبة، مما يشكل عبئاً متزايداً على المرافق العامة تفقد معه الحكومة مزيداً من الإيرادات، ومن ثم توسع واستمرار هذه المتغيرات التي تؤثر على تنمية الاقتصاد المحلي(٦٠).

سادساً: الأثر على النمو الاقتصادي:

للاقتصاد الخفي دور مؤثر في إعاقة النمو الاقتصادي، من خلال عدد من الروابط السببية بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي، ومن بين هذه الروابط التأثير السلبي والقوي للاقتصاد الخفي على الاستثمار المباشر وغير المباشر، كما أن نمو الاقتصاد الخفي يؤدي إلى خفض الإيرادات الضريبية والإدارية اللذين يعتبران المكون الرئيسي لإجمالي إيرادات الحكومة، مما يساهم في خفض الإنفاق الحكومي، الأمر الذي قد يترتب عليه انخفاض في مستوى الطلب الكلي مما يؤثر سلبيا على نمو الاقتصاد الوطني (٦١).

---

(٦٠) جبر، المأمون علي، الاقتصاد الغير الرسمي في مصر ص ٥٢٨، قرفي، زينب، الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية المستدامة ص ٢٧.

(٦١) البسام، خالد ، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية ص ١١٤ .

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن وجود الاقتصاد الخفي يشوه مؤشرات النمو الاقتصادي الفعلي من خلال تقديم تقديرات أعلى أو أقل من المؤشرات الفعلية، لوجود علاقة سالبة بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي، وأن حجم الاقتصاد الخفي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ذو أثر سالب على معدل النمو الاقتصادي بسبب الآثار التي يحدثها على المتغيرات الاقتصادية، كما أوضحت تلك الدراسات أن تقديرات معدلات نمو الاقتصاد الخفي، تفوق معدلات نمو الاقتصاد الرسمي في الكثير من الدول، وأن البطالة المرتفعة والنمو البطيء للاقتصاد الرسمي فيها يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو حجم الاقتصاد الخفي، كما أن ارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى نمو حجم الاقتصاد الخفي، من خلال زيادة طلب المستهلكين على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها من خلال الاقتصاد الخفي، ويمكن القول أن انخفاض معدلات نمو الاقتصاد الرسمي، وزيادة معدلات البطالة، وارتفاع معدلات التضخم، عوامل تؤدي إلى تسارع في نمو حجم الاقتصاد الخفي، وهو ما يؤكد العلاقة العكسية بين أداء الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي[٦٢].

(٦٢) المصدر السابق، و إسماعيل، نسرين ، دور اقتصاد الظل في الدخل الولائي في السودان ص ٧٤ – ٧٥ ، ومحمد مرعي ، الاقتصاد الخفي في فلسطين ص ٣٦.

الخاتمـة

نتائج البحث:

سعى هذا البحث إلى توضيح مفهوم الاقتصاد الخفي وبيان أشكاله، والتعرف على آثاره السلبية، وظهر للباحث العديد من النتائج التي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

١- أنّ الاقتصاد الخفيّ ظاهرة قديمة في مختلف المجتمعات لم يبدأ الاهتمام بها إلا في الآونة الأخيرة نظراً لتزايد خطورته.

٢- أنّ الاقتصاد الخفيّ يشمل كافة الأنشطة المولدة للدخول التي لا تسجل ضمن الإحصاءات الرسمية للدخل القومي للدولة، سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة.

٣- تختلف أشكال الاقتصاد الخفي ومكوناته من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف واقع اقتصادات البلدان وأنظمتها المختلفة، ويضم مجموعةً مختلفةً من الأنشطة المخالفة للأنظمة.

٤- أن حجم ظاهرة الاقتصاد الخفيّ، وأسبابها وخصائصها، والنتائج المترتبة عليها لم يتم تحديدها حتى الآن بشكل دقيق، نظراً لتزايد ممارسته، وتواصل نموه، وتنوع أنشطته، والأسباب الدافعة إلى ارتفاع حجمه.

٥- أنّ الاقتصاد الخفي يسهم في عرقلة تنفيذ السياسات الاقتصادية، والتهرب من الاستحقاقات الحكومية المفروضة على الممارسين له، وإعاقة النمو الاقتصادي.

٦- يؤدي الاقتصاد الخفي إلى حدوث آثار سالبة على معدل التضخم، والضغط على الخدمات والمرافق العامة، وزيادة حجم الإنفاق العام، وتشويه مؤشرات النمو الاقتصادي الفعلي.

٧- أنّ الاقتصاد الخفيّ يجعل معدلات البطالة المنشورة مبالغ فيها وغير حقيقية، مما يؤدي إلى إعلان الحكومة لمعدلاتِ بطالة أكبر من المعدلات الفعلية، وبالتالي رسم سياسات اقتصادية أو تنموية للتغلب على مشكلة معدلات البطالة المرتفعة.

المراجع

١- ابن الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم، الأضداد، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، لبنان عام النشر: (١٩٨٧ م).

٢- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، (٢٠٠٠ م).

٣- ابن فارس أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، مقاييس اللغة، الناشر: دار الفكر عام النشر: (١٩٧٩م).

٤- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، الناشر: دار طيبة، (١٩٩٩م).

٥- ابن منظور، جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، الناشر: دار صادر، بيروت.

٦- أبولسين، أحمد مبروك، الاقتصاد الخفي وطرق تقديره، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفاتح، ليبيا، العدد (٥) (٢٠٠٦م).

٧- الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى (٢٠٠١م).

٨- إسماعيل نسرين عثمان أحمد، دور اقتصاد الظل في الدخل الولائي في السودان، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، (٢٠١٦م).

٩- الألوسي، محمود بن عبد الله الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، (١٩٩٥م).

١٠- البسام، خالد عبد الرحمن، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، مصر العدد (٤) (٢٠١٣م).

١١- بن كرده، رشيدة، أثر التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية، بحث تكميلي للماجستير، جامعة ابن باديس، الجزائر (٢٠١٦م).

١٢- جبر، المأمون علي، الاقتصاد الغير رسمي في مصر، المجلة العلمية لكليات قطاع التجارة، العدد (١٣) (٢٠١٥م).

١٣- الجمل، هشام مصطفى، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد (٣٠)، طنطا جامعة الأزهر، عام (٢٠٠٥م).

١٤- الجوهري، إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الطبعة الرابعة، الناشر: دار العلم للملايين (١٩٩٠م).

١٥- حليبة، أحمد، التهرب الضريبي وانعكاساته على التنمية بالمغرب، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط (٢٠٠٧م).

١٦- الخضيري، محسن احمد، غسيل الأموال، الناشر: مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى (٢٠٠١م).

١٧- خلف، عالية، المساءلة والفاعلية في الإدارة التربوية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان (٢٠٠٦م).

١٨- رايس، مبروك، انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، الطبعة الناشر: دار الجنان، عَمَّان (٢٠١٦م).

١٩- الزبيدي، محمد الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، الناشر: دار الهداية، (٢٠١٠م).

٢٠- السعدي، عبد الرحمن، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى (٢٠٠٠م).

٢١- سلمان، حيان محمد، اقتصاد الظل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، محاضرة (٢٠٠٦م)، سوريا.

٢٢- السقا، محمد ابراهيم، الاقتصاد الخفي في مصر الناشر: مكتبة النهضة المصرية، (١٩٩٦م).

٢٣- طنطاوي، محمد سيد، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة الطبعة الأولى (١٩٩٧م).

٢٤- شافي، نادر عبد العزيز، جريمة تبييض الأموال، الناشر: المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت (٢٠٠٤م).

٢٥- الشرقاوي، عبد الحكيم، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، الناشر دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، (٢٠٠٦م).

٢٦- الشمري، هاشم، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، الناشر: دار اليازوري العلمية، عَمَّان (٢٠١١م).

٢٧- الصالح، محمد أحمد، جريمة غسل الأموال بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية، الطبعة الأولى، الرياض (٢٠٠٦م).

٢٨- العبد اللطيف، الآثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري، بحث مقدم للندوة العلمية (النزاهة ومكافحة الفساد) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض (٢٠١٢م).

٢٩- عبد الله، احمد محمود، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة غزه (٢٠١٣م).

٣٠- عدنان نجم، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد، العدد (٨١) (٢٠١٠م).

٣١- عليمات، خالد، الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، الناشر: دار الخليج، عمان، الطبعة الأولى (٢٠٢٠م).

٣٢- علي، بودلال، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي، ملتقى الاقتصاد الجزائري للألفية الثالثة (٢٠١٤م)، جامعة البليدة، الجزائر.

٣٣- عوض الله، صفوت عبد السلام، الاقتصاد السري، الناشر: دار النهضة العربية، القاهرة (٢٠٠٢م).

٣٤- عوض، محمد محيي الدين، تحديد الأموال القذرة ومدلول غسلها، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز البحوث والدراسات، الطبعة الأولى، الرياض(٢٠٠٤م).

٣٥- العيسى، عبد العزيز محمد، المواجهة الأمنية لعمليات غسل الأموال في المملكة العربية السعودية، (ماجستير) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض (٢٠٠٣م).

٣٦- الغرفة التجارية بالمنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية، التستر التجاري، (مايو ٢٠١٠م).

٣٧- فاضل، أيمن صالح، البطالة والتستر التجاري في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد الأول (٢٠١٤م).

٣٨- فريديريك شنايدر، دومينيك إنستي: الاختباء وراء الظلال، "نمو الاقتصاد الخفي"، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد ٣٠ مارس (٢٠٠٢)، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

٣٩- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة (٢٠٠٥م).

٤٠- قرفي، زينب، الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية، ماجستير، جامعة العربي، الجزائر، (٢٠١٥م).

٤١- مجيد، سحر فؤاد، الجرائم المستحدثة، الناشر :المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية (٢٠١٧م).

٤٢- مراد، ناصر، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، الناشر: دار قرطبة المحمدية، الجزائر، الطبعة الأولى (٢٠٠٩م).

٤٣- مرعي، محمد إبراهيم، الاقتصاد الخفي في فلسطين دراسة قياسية، بحث تكميلي ماجستير، جامعة القدس (٢٠١٨م).

٤٤- مسمش، نجاة، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي، متطلب دكتوراه، جامعة محمد خيضر، الجزائر (٢٠١٧م).

٤٥- المشعل، خالد عبد الرحمن، جرائم غسيل الأموال، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٣٠) (٢٠٠٠م).

٤٦- هيجان، عبد الرحمن أحمد، الفساد وأثره في الجهاز الحكومي، أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، (٢٠٠٣م) الرياض.

٤٧- وزارة الاقتصاد والتخطيط، رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠م)، خطة التنمية التاسعة.

٤٨- وزارة التجارة، نظام مكافحة التستر التجاري، تاريخ النشر (٢٨/٨/٢٠٢٠م).

٤٩- وهيب، انتصار رزوقي، الغش الصناعي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (٢٤) (٢٠١٥م).

المراجع الأجنبية:

١- Friedrich Schneider & Dominik Enste، (٢٠٠٠)، Shadow Economies Around the World: Size،Causes،And Consequences.

٢- Philip Smith، (١٩٩٤)، Assessing the Size of the Underground Economy،.

المراجع الإلكترونية:

١- http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues٣٠/ara/issue٣٠a.pdf